

صعود أمريكا إلى الهاوية (3/4)

بسم الله الرحمن الرحيم

مركز الدراسات والبحوث الإسلامية :

عرضنا في الحلقة الماضية أسباب ظهور العولمة الأمريكية ، ومحاور خلاف حلفاء أمريكا معها مما جعلها مقيدة دون إكمال مسيرتها التوسعية ، وزاد الأمر سوءاً بالنسبة لأمريكا ارتفاع إجمالي العجز في ميزانها التجاري في ذي القعدة من عام 1420هـ الموافق لمارس من عام 2000م ليصل إلى 30.2 مليار دولار بمعدل زيادة قدرها 5.1% عن شهر شوال الموافق لفربراير من نفس العام ، ثم تفاقم الوضع وانهارت العولمة الأمريكية مع انهيار البرجين وأصبح الاقتصاد الأمريكي يترنح استعداداً للانهيار .

وفي هذه الحلقة نسلط الضوء على الآثار الاقتصادية المتزايدة على المجتمع والسياسة الأمريكية ، علماً أن التدهور يصعب حصره أو رصده فهو يتحرك بشكل متسارع سيصل بإذن الله تعالى إلى انهيار كامل يلحق أمريكا بالاتحاد السوفيتي لتستقر في مزبلة التاريخ و يشفي الله بذلك صدور قوم مؤمنين .

الضعف الاقتصادي روض بوش وحول سياسته

وبعدما دخلت أمريكا بقيادة أحق البيت الأبيض في حرب لا ساحل لها وفي استنزاف قاتل تبين لإدارة بوش أن الاقتصاد الأمريكي لا يمكن أن يتحمل أكثر من هذا فحرب في الخارج على جميع الاتجاهات وجنون أمني في الداخل استنزف خزينة الدولة ، إضافة إلى هبوط الدولار والأسهم ، فبدأ بوش بتغيير الأهداف والاستراتيجيات وبدأ بالتراجع الملثوي عن كل وعوده و (عنترياته) ووضع يده في أيدي حلفائه الذين التف عليهم ليعصرهم قبل أشهر من هذه الضربات . وعاد عقل بوش ولكن بعد فوات الأوان فقد صرح في آخر شهر ذي القعدة 1422هـ الموافق لأول أسبوع من شهر فربراير لعام 2002م " بأن الحرب لا مفر منها وقد كلفت أمريكا الكثير ، وأن مشروعه الذي سيقدمه للتصويت سيضم زيادة لمصاريف الدفاع والأمن الوطني التي قدرها بحوالي 20% ، وقال : من أجل تحقيق أهدافنا المهمة المنشودة والفوز بالحرب وحماية الوطن وإعادة إحياء اقتصادنا ستواجه ميزانيتنا عجزاً سيتناقص ولن يدوم طويلاً " إلا أن العجز لم يتناقص حسب توقعاته بل بدأ يتزايد والمراقبون يرشحون انهيار الاقتصاد بالكامل لأسباب سنذكر بعضها .

ومن المظاهر التي تفسر لك الأسباب التي دفعت بوش لهذه السياسة الجديدة اضطرار عمدة نيويورك مايكل بلومبرج في منتصف شهر ذي القعدة 1422هـ الموافق لنهاية يناير من لعام 2002م إلى تخفيض أعداد الجنود وقوة الشرطة في المدينة بنحو ألفي جندي ورجل إطفاء نظراً للعجز الشديد الذي تواجهه الميزانية بسبب هجوم سبتمبر .

والإنهك الاقتصادي الذي منيت به أمريكا دفع بوش إلى تخفيض مستوى دوريات الطائرات المقاتلة النفاثة في أجواء الولايات المتحدة الأمريكية التي تمت مضاعفتها بعد الضربات الموقفة ، وقالت المتحدثة باسم وزارة الدفاع الأمريكية فيكتوريا كلارك للصحفيين إن البنتاغون يدرس خطة تشغيل بعض أنواع الدوريات الجوية القتالية المختلطة فوق أماكن معينة ودوريات جوية متقطعة للحاجة ، وأشارت إلى أن الدوريات الجوية كلفت ما يقرب من 502 مليون دولار خلا شهر يناير الماضي لعام 2002م ، والجدير بالذكر أن الدوريات الجوية في

الأجواء الأمريكية التي بدأت بعد الضربات بيوم يشارك فيها أكثر من 200 طائرة نفائة مقاتلة و 10 آلاف من أفراد القوات الجوية في 30 قاعدة جوية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية .

ولم يشأ بوش أن يبدي عجز إدارته عن نفقات حماية الأمن الداخلي وإدارة الحرب في الخارج والتي اضطرت له لاتخاذ إجراءات غير مسبوقه للتخفيف من هذه الصريفات فتم إيقاف منظومة الصواريخ التي ملأ الدنيا ضجيجاً من أجلها ، والتجربة الصاروخية التي أجرتها وزارة الدفاع في الأسبوع الماضي كانت معدة قبل ضربات واشنطن ونيويورك بشهر تقريباً وتم تجميدها بعد الضربات وأعيد إطلاقها كرسالة بأن أمريكا لا زالت قوية ، وبسبب العجز الاقتصادي فقد تم إيقاف أبحاث تطوير الطائرات والمضادات ، وتم إيقاف أبحاث وكالة ناسا كل ذلك لضعف الاقتصاد الأمريكي عن القيام بمثل ذلك ، بل إن بوش دعا في رمضان لعام 1422هـ إلى تشكيل وحدات السلام الأخضر وهذه الوحدات العسكرية تتكون من المتطوعين الأمريكيين لحفظ الأمن في أمريكا والسلام خارجها ولكن دون مقابل ، ليس لأن أمريكا تريد إشراك شعبها في أعمالها ، ولكنها غير قادرة على الإنفاق على جنود الاحتياط في حال استدعاء مزيد منهم ، فأرادت المتطوعين دون مقابل .

قراءة في مؤشرات الاقتصاد الأمريكي

وحتى نفهم أسباب تغير الاستراتيجيات الأمريكية ضد دول العالم ، وأسباب تنازلات أمريكا لأعدائها وحلفائها عن ما طلبوا منها سابقاً ، لابد أن نقرأ بعض المؤشرات للاقتصاد الأمريكي التي تبين مدى الانهيار في الاقتصاد الأمريكي ، ولن نتكلم عن الآثار الاقتصادية التي حصلت في الشهر الأول للضربات والتي وصلت إلى أكثر من 1000 مليار دولار ، وقد زعم الكونجرس في تقرير نشره في يوم الثلاثاء 1/3/1423هـ 11/6/2002م أن خسائر ضربات جمادى المباشرة وغير المباشرة بلغت 16 مليار دولار ، والجميع يعلم أن الخسائر ضعف هذا الرقم بأكثر من خمسين مرة ، ولكن هذا التقرير يأتي ضمن المحاولات الفاشلة منهم لتخفيف الآثار التي لحقت بهم من الضربات ، وسوف نثبت كذب هذا الرقم من خلال الكلام عن الاقتصاد بشكل عام لنفهم الخطر الداهم الذي أجبر أمريكا على تغير استراتيجياتها .

إننا نقرأ في مؤشر الاقتصاد الأمريكي تسارع وتيرة التراجع في سعر صرف الدولار التي بدأت قبل حوالي الشهر ، حتى وصل يوم الجمعة 10/4/1423هـ 20/6/2002م إلى أدنى مستوى له منذ عامين أمام اليورو ، كما انخفض أمام الين متأثراً بخسائر وول ستريت والمخاوف من هجمات محتملة على الولايات المتحدة ، وقفز الاسترليني إلى مستوى 1.4974 دولار متخطياً بذلك المستوى المرتفع الذي بلغه يوم الأربعاء ليصل إلى أعلى مستوياته منذ شوال 1421هـ يناير عام 2001م ، وتعرض الدولار لضربة جديدة بعد هبوط الأسهم الأمريكية يوم الخميس 9/4 بعد أنباء عن إخلاء البيت الأبيض بسبب طائرة مجهولة دخلت المنطقة المحظورة الطيران فيها فوق العاصمة الأمريكية .

وقال ميتول كوتيشيا رئيس أبحاث الصرف الأجنبي في كريدي أجرويكول أندو سويتز " إنه يوم آخر من هبوط الدولار ، وقد رأينا الخسائر الجديدة للأسهم الأمريكية كما أن التفجيرات في إسرائيل وإخلاء البيت الأبيض زادا من حدة التوتر " .

وقال نيك بارسونز الخبير المتخصص في استراتيجيات العملات بمصرف كومرسبنك " إننا الآن في سوق نزولية بالنسبة للدولار ، و الاسترليني يحذو حذو اليورو تماماً أمام العملة الأمريكية " .

وهبط الدولار أكثر من نصف نقطه مئوية ليصل إلى 0.9591 دولار لليورو ، وانخفض الدولار بشدة أمام الفرنك السويسري وبلغ 1.5317 فرنك وهو أدنى مستوى منذ شهر رجب 1420 هـ نوفمبر 1999م ، وقفز الجنيه الاسترليني مجدداً إلى أعلى مستوياته في 17 شهراً أمام الدولار إذ تراجعت العملة الأمريكية في أسواق العملات كافة من جراء ضعف للبيانات التجارية الأمريكية والتوترات الأمنية .

ويعاني الدولار من ضغوط بيعية في الأسواق كافة منذ منتصف شهر محرم لهذا العام الموافق لإبريل ، إذ تراجعت جاذبية الأصول الاستثمارية الأمريكية من جراء شكوك في وتيرة الانتعاش الاقتصادي الأمريكي وسلسلة الفضائح المحاسبية التي تعرضت لها شركات كبرى ، ويشكك المستثمرون في حيوية استئناف النهوض الاقتصادي الأمريكي ، ويخضون من استئناف التضخم معربين عن قلقهم من العجز المتزايد في الحسابات الجارية وضعف أسواق الأوراق المالية في البورصات الأمريكية .

واعتبر فريد برغستن المحلل في معهد تحليل أسعار العملات " اعتبر من جهته أن من الصعب التكهن بما سيحصل على المدى القصير ، ولكنه يعتقد أن تراجع سعر صرف الدولار سيتواصل لـ 18 شهراً أخرى على الأقل " .

وقال مارشال لوب المحلل الاقتصادي " إن رموز الاستثمار الأمريكي بدأت تهتز على وقع هبوط الدولار أمام العملات العالمية ، ويقول بأنه وصل إلى أدنى مستوى مقابل الفرنك السويسري و اليورو و الين الياباني ، ويقول بأن هذا الأمر يحمل مخاطر حقيقية على الأمريكان وسيغرق أمريكا في الاضطرابات التي أصلا كانت تحتاج إلى قدوم الأموال إليها لسد العجز الدائم في الميزانية الأمريكية ، ويختم كلامه بقوله إننا لم نشهد مثل هذه الحالة في الماضي إطلاقاً ففي كل يوم تظهر أزمة في العالم جديدة تزيد من معاناة الدولار " .

وبهذا تكون أمريكا قد فقدت للوهلة الأولى أرباح تسويقها لعملتها في العالم والتي كانت تجني من وراء ذلك سنوياً 24 مليار دولار كفارق للصرف فقط . وعلى هذا فقد وصل الذهب يوم الأربعاء 22/5/2002م إلى 320 دولاراً للأونصة وهو ما يمثل 15% زيادة عن سعره قبل ستة أشهر و 20% عن سعره قبل أحداث سبتمبر .

وقد انخفضت الأسهم الأمريكية في أول ذي الحجة من العام الماضي الموافق لمنتصف فبراير لعام 2002م انخفاضاً حاداً وصفه جيف لاينتوب كبير محللي الاستثمار بقوله " الناس يشعرون بقلق بالغ بشأن المحاسبة والمسائل المحاسبية وأعتقد أننا سنشهد شهراً آخر أو نحو ذلك من المعاملات المتقلبة " وهذا القلق كان بعد انهيار (إنرون) والذي كشف عن حجم كبير من التلاعبات المحاسبية حتى على المستوى الفيدرالي حيث تورط في هذه الفضيحة الرئيس ومساعديه وما يقرب من 71 عضواً في مجلس الشيوخ حتى قال عضو المجلس الديمقراطي بايرون مورغان خلال ندوة صحفية " أن علاقة مدير إنرون السابق بالإدارة الأمريكية وثيقة جداً ، مضيفاً أنه لم ير في حياته حكومة فاسدة مثل الحكومة الحالية " ، وعلى إثر ذلك رفعت وحدة التحقيقات بالكونغرس دعوى قضائية غير مسبوقه ضد البيت الأبيض للتعرف على الدور الذي لعبته شركة إنرون وغيرها من شركات الطاقة في تطوير سياسيات الطاقة لإدارة الرئيس بوش ، وهذا الأمر هو الذي قلص ثقة المستهلكين الأمريكيين منذ منتصف ذي القعدة للعم الماضي الموافق لأول فبراير لعام 2002م مع هبوط الأسهم في حين انخفض الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة في شوال العام الماضي يناير 2002م .

وانخفضت الأسهم الأمريكية يوم الجمعة 10/4/1423 هـ 20/6/2002م حيث

انخفض مؤشر قطاع التكنولوجيا ناسداك 2.03 نقطة بنسبة 0.14% إلى 1494.80 نقطة ، كما هبط مؤشر داو جونز لأسهم الشركات الصناعية الكبرى 2.08 نقطة بنسبة 0.02% إلى 9559.49 نقطة ، أما مؤشر ستاندرد أند بورز الأشمل المكون من أسهم 500 شركة فانخفض 0.23 نقطة بنسبة 0.2% إلى 1019.76 نقطة .

وأظهرت البيانات الاقتصادية يوم الجمعة ارتفاع العجز الأمريكي في تجارة السلع والخدمات إلى مستوى قياسي بلغ 35.94 مليار دولار ، كما أظهر تقرير حكومي أن الأسعار على مستوى الجملة انخفضت 2.6% خلال الإثني عشر شهراً الماضية مسجلة أشد هبوط لها منذ عام 1369هـ الموافق 1950م ، ولا يزال القلق يساور المستثمرين بسبب المخاوف من الممارسات الحسابية للشركات وخاصة في قطاعي التكنولوجيا والاتصالات .

ويقول تقرير صادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) (إن ناتج المصانع والمنشآت والمناجم الأمريكية انخفض بنسبة 1% في الفترة الماضية وأن الانخفاض استمر بذلك لمدة اثني عشر شهراً على التوالي) وهذا قبل الأحداث مباشرة (، وتشير الأرقام إلى أن هذه الفترة هي الأطول التي يتعرض فيها الإنتاج الصناعي الأمريكي للانخفاض منذ سلسلة التراجع التي سجلها في الفترة من ذي القعدة 1363هـ الموافق نوفمبر عام 1944م وحتى شوال 1364هـ الموافق أكتوبر من عام 1945م ، وقال تقرير البنك المركزي بأن الصناعة الأمريكية تعمل في الوقت الراهن بنسبة 75% من طاقتها الكلية وهو أقل معدل تعمل به منذ ثمانية عشر عاماً ، ولكن المراقبين يشككون في صحة هذه الأرقام مؤكداً أن المعدل أقل من ذلك بكثير ، ولتعلم حجم الخسارة من إيقاف ثلث أو ربع القوة الصناعية لأمريكا لا بد أن تعرف أن ناتجهم القومي السنوي يقدر بـ 6 ترليون و 600 مليار دولار تقريباً .

وكما يعاني السوق الأمريكي بعد هذه الضربات الموفقة من انخفاض حاد لأسعار الأسهم وسعر صرف الدولار مقابل اليورو ، فهو يعاني أيضاً من ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 6% ، ويقول المراقبون بأن هذا الرقم لا يعكس الحقيقة فهو أكبر من ذلك .

ولا زال معدل الاستثمار الأجنبي يواصل انخفاضه حتى وصل إلى أدنى مستوى له منذ عام 1411هـ 1991م ، وآخر الأرقام تشير إلى أن الدين الأمريكي بلغ 5800 مليار دولار وبهذا تعد أمريكا الدولة الأولى في حجم الدين على الإطلاق .

وقد فشلت كل المحاولات لاجتذاب المستثمرين لأمريكا لأسباب أولها صدمة ما يطلق عليه بـ (ظاهرة أنرون) وهي الصدمة الحادة التي تعرضت لها ثقة المستثمر في النظام الاقتصادي الرأسمالي الأمريكي عقب فضيحة إنرون وغيرها من الشركات ، وبدأت أمريكا تحاول الخروج من العزلة الاقتصادية التي ضربتها هي على نفسها أيام طغيانها ، فقد فرضت الحضر الاقتصادي على عدة أسواق عالمية وعادت اليوم لتقرر رفع ذلك الحضر لمجرد أكاذيب مثل قول بوش يوم 26/3/1423هـ عندما وافق على رفع حضر الاستثمار على قطاع النفط السوداني من قبل الشركات الأمريكية ، قال : بأنه لا يريد تدخل السياسات في الأسواق المالية !! ، ولا نعرف هل هي للمرة الأولى التي تتدخل السياسة في الاقتصاد حتى يدافع بوش عن الاقتصاد ؟

أما عن حالات الإفلاس التي ضربت الولايات المتحدة فحدث ولا حرج فأشهرها إفلاس إنرون التي ستطيح في الأيام القادمة برؤوس كبيرة ، إلا أن إفلاس هذه الشركة لم يكن الوحيد بعد الضربات ، فقد زادت حالات إشهار الإفلاس في الولايات المتحدة بنسبة 19% خلال عام 1422هـ 2001م لتسجل أعلى معدل لها

على الإطلاق ، لتصل حالات الإفلاس إلى 1.49 مليون حالة ، وقام الكاتب الإداري للمحاكم الأمريكية بتجميع هذه البيانات ونشرها مبيناً أن حالات إفلاس الأعمال التجارية زادت بنسبة 13% لتصل إلى 40.099 حالة ، كما ارتفع عدد الأشخاص الذين أشهروا إفلاسهم بنسبة 19.2% ليصل إلى أكثر من 1.45 مليون شخص ، وسجلت أكبر زيادة في حالات الإفلاس في ولايات ايوا ، إنديانا ، وأوهايو ، التي تقع جميعها في الغرب الأوسط وبها قطاعات زراعية كبرى .

وقال صمويل جيردانو المدير التنفيذي لمعهد الإفلاس الأمريكي كان عام 1421 هـ 2001 م عام رواج لحالات الإفلاس ، أدت المستويات الفلكية لديون المستهلكين مقترنة بالانكماش الاقتصادي إلى مواجهة مزيد من الأسر لضغوط اقتصادية أكثر من أي وقت مضى .

أما شركات الطيران فكانت المتضررة الأولى فقد أعلنت عشرات منها عن إفلاسها والبعض الآخر يترنح وربما يعلن إفلاسه وعلى رأسها سادس أكبر شركة طيران أمريكية (يو اس ايروايز) فإذا لم تحصل على ضمانات قروض كشركة (أميركا وست) ثامن أكبر شركة طيران في الولايات المتحدة ، فإنها ستعلن إفلاسها ، ولكن جميع شركات الطيران في أمريكا أعلنت عن تسريح عشرات الآلاف من الموظفين ، وأخرجت مئات الطائرات من الخدمة ليكون مقرها في مستودعات ضخمة في مطار موهافي في شمالي لوس أنجلِس ، ومطار آخر جنوب كاليفورنيا ، لعجز السوق عن استيعاب ما كان مستوعباً قبل الضربات ، ويكفي أن تعرف أن شركة (يو إس) وحدها قامت بتخزين 120 طائرة من أصل 300 ، سوى مئات من الطائرات التابعة لشركات أخرى تم تخزينها مثل أميركان ايرلانز التي خزنت ما يقرب من 260 طائرة في مطار جنوب كاليفورنيا ، ويقول دان سابوفيتش الذي تقاعد كمدير عام لمطار موهافي بعد 30 عاماً قال : أعمل في هذه الوظيفة منذ 30 عاماً ولم أشهد طول حياتي لعملية بمثل هذا الوضع ، إنها حقاً مأساة ، وهذه أسوأ فترة والطائرات تستمر في المجيء ، وقال إذا استمرت الظروف الحالية فإن الطائرات ستظل تأتي بمعدل خمس أو ست طائرات في الأسبوع .

ولو تتبعنا الأضرار الاقتصادية التي مني بها الاقتصاد الأمريكي بل والعالم من هذه الضربات لطلال بنا المقام ، وهي كل يوم في ازدياد لتراكم الديون وحجم العجز يوماً بعد يوم في اقتصاد قائم على الربا ، ونظن أن فيما ذكرنا كفاية ليتأكد المتابع من كذب الكونجرس بأن الخسائر المباشرة وغير المباشرة للضربات هي 16 مليار دولار ، وهذا التقرير يأتي كمخدر للمستثمرين الأجانب ليعودوا ، وهو أيضاً تطمين سخيف للمستهلك الأمريكي .

محاولات فاشلة لإعادة المستثمر الأجنبي وإعادة ثقة المستهلك الأمريكي

ومن محاولات إنعاش الاقتصاد الأمريكي بث التقارير الكاذبة عن تحسن حالة السوق الأمريكية وانتعاشه ، وبث التقارير التي تقلل من شأن خسائر الضربات ، وبث دراسات توحى بأن الاقتصاد الأمريكي مقبل على انتعاش وأن الدولار سيعاود ارتفاعه ، وبث تقارير تضليلية حول حقيقة الوضع الاقتصادي الأمريكي ، وبث تقارير عن معونات اقتصادية ضخمة لا أساس لها من الواقع تقدمها أمريكا لدول فقيرة ضمن الإطار الإنساني ، وبث تقارير كاذبة عن مصروفات ضخمة تتبناها الإدارة الأمريكية لمشاريع اقتصادية أو عسكرية وهمية لا تعدو أن تكون خططاً على ورق ضمن حملة دعائية أمريكية لإخبار العالم بأننا أقوياء واقتصادنا لا زال عملاقاً ، ومن ضمن حملتها الدعائية أيضاً فقد حرصت على التعتيم أو عدم تسليط الأضواء على أي أحداث اقتصادية من شأنها الإضرار بالاقتصاد المنهار .

ومن محاولات الإنعاش إنشاء وزارة أمنية تضم كل الهيئات الأمنية الأمريكية عدا المخابرات والمباحث الفيدرالية ، وبأتي تشكيل هذه الوزارة في وقت تعد فيه أمريكا بأمس الحاجة للأموال لتنفق على عملياتها العسكرية إلا أن مجلس الشيوخ فضل الإنفاق على هذه الوزارة بمبلغ ضخم يتجاوز 37 مليار دولار - ونشك في حقيقة هذا الرقم ربما يكون دعاية لا أقل ولا أكثر - ، كل ذلك لإعادة ثقة المستثمر باستقرار الأمن الأمريكي الداخلي ليكون مكاناً مناسباً للاستثمار وإعادة رؤوس الأموال إليه ، علماً أن هذه الوزارة كما يقول المراقبون من الناحية العملية لن تضيف شيئاً جديداً للأمن الداخلي في أمريكا بل إنها ستزيد من صعوبة العيش داخل الولايات المتحدة وتعسر الخدمات ، وقد علق النقيب المتقاعد جون باليرون المعلق على مؤسسات الأمن القومي بقوله " إن هذا القرار لا يفعل شيئاً لمعالجة أي شيء " ، ولم يفهم هذا النقيب أن هذا القرار ما هو إلا دعاية من إدارة بوش لخداع المستثمرين ليعودوا لأمريكا التي ستكون آمنة في ظل هذه الإجراءات الأمنية الجديدة .

ومن المحاولات أيضاً تصويت مجلس الشيوخ يوم الثلاثاء 7/4/1423 هـ على قانون يشدد عملية الإشراف على تدقيق الحسابات من أجل ضمان نزاهة حسابات الشركات واستعادة ثقة المستثمر بعد تكاثر الفضائح المالية والتي توالى في إطار قضية (نرون)، ويهدف القانون خصوصاً إلى طمأنة الأسواق والجمهور بعد فضيحة أنرون التي تلتها سلسلة من الفضائح في شركات أخرى وتزوير حسابات وجرائم كشف أسرار العمل ونزاعات مصالح بين محللين في شؤون البورصة ، وبأتي هذا القانون بعد إصدار الحكم في تكساس على شركة (آرثور اندرسن) لتدقيق الحسابات أنها هي المسئولة عن عرقلة القضاء بسبب اتلافها آلاف الوثائق والملفات المتعلقة بـ (أنرون) وتقتصر لجنة مجلس الشيوخ انشاء هيئة للمحاسبة ، كل ذلك لإعادة الثقة في السوق الأمريكية ، ولكن هذا القانون ليس فعالاً ضد أعضاء الحكومة أنفسهم والذين كانوا سبباً بكل هذه التلاعبات المحاسبية .

ومن محاولات حفاظ الحكومة الأمريكية على ثقة المستهلك الأمريكي وإعادة ثقة المستثمر الأجنبي ، فقد حرصت على التعتيم على أي أعمال تحصل ضد المصالح الأمريكية داخل أراضيها سواءً من المجهدين أو من اليمينيين الأمريكيين ، فمثلاً قالت عن إسقاط المجهدين لطائرة أميركان إيرلاينز فوق حي كوينز في نيويورك في السادس والعشرين من شعبان للعام الماضي الموافق للثاني عشر من نوفمبر لعام 2001م والذي قتل على إثرها 265 راكباً إضافة إلى سكان في نفس الحي ، قالت الإدارة الأمريكية نقلاً عن (شهود عيان بالطبع) بأن السبب في سقوطها هو أنها فقدت إحدى محركاتها مما سب تحطمها فوق الحي السكني ، وقالت عن إحراق ثاني أكبر مصفاة لتكرير النفط في ولاية تكساس بأن الحادث عرضي ولم يتم بفعل فاعل ، وقدر الله أن يكتشف ركاب رحلة باريس ميامي محاولة عبد الجبار المعروف بـ (رتشر ديد) لتفجير الطائرة فوق المحيط في أول شوال للعام الماضي أواخر 2001م ، إلا أن السلطات الأمريكية أخفت كل شيء عن الحادثة وكان شيئاً لم يكن ، فهي تخشى من تداعيات إخفاؤها عن اكتشاف كيف تم تهريب المتفجرات وأين رجال الأمن والأجهزة الأمنية ؟ فلم تكتشف العملية إلا في الدقائق الأخيرة من قبل راقبة بجوار عبد الجبار ، وأخفت كذلك تطورات اكتشافها لمحاولة أحد المجهدين تهريب المتفجرات بنفس طريقة عبد الجبار في شهر شوال للعام الماضي يناير 2002م ، وأغلق على إثر ذلك مطار سان فرانسيسكو وسلم الله البطل بعدما تمت مصادرة حذائه والمتفجرات بداخلها ، وكذبت حينما نسبت تفجير المجهدين

للمدرسة التقنية في نيويورك في حي مانهاتن إلى سخان ماء أدى إلى تدمير ثلاث طوابق في منتصف صفر لهذا العام الموافق لأبريل 2002م وعمت عليه إعلامياً وبثت صوراً للمبنى المجاور له الذي أصابته بعض الأضرار ، وكذبت أيضاً بنسبة انفجار مجمع لشقق التمليك في ضاحية لوس أنجلوس في أول شهر محرم 1423هـ الموافق لمنتصف شهر مارس 2002م إلى أنبوب غاز ، الذي قال عنه المسؤولون بأنهم اعتقدوا أن الانفجار زلزال كبير ، وكذب إعلان الحكومة روبرت فراكو رئيس كتبية مطافئ لوس أنجلوس حينما قال بأن المسؤولين يشككون أن الغاز الطبيعي قد يكون سبب الانفجار ، والغريب أن حادثاً عرضياً أدى إلى اصطدام عبارة بجسر كلورادو تسبب بانفجاره في الشهر الماضي .

إلا أن الأمن في الولايات المتحدة لم يكن مهدد من قبل المجاهدين وهدم حتى تستطيع الحكومة إخفاء كل الحوادث ذات الدوافع السياسية والدينية عن الرأي العام الداخلي والعالمي ، فقد أخفت سلطات الأمن الأمريكية تفاصيل ودوافع قبضها على جماعة مسلحة تطلق على نفسها المشروع السابع وكانت هذه الجماعة عازمة على السيطرة على شمال ولاية مونتانا الغربية ، وقد تم العثور لدى خمسة من رجال الجماعة على مقطورات بطول 3.7 متر مليئة بالذخائر و المتفجرات والبنادق والقنابل والملابس الواقية كما صرح بذلك عمدة مقاطعة فلاتيهد جيم دو بونت ، كما حاولت مجموعة يمينية أخرى في ولاية شيكاغو تخزين مادة السيانيد السامة في مخزن في نفق تحت مدخل ركاب لمحطة القطار في وسط الولاية ، وأخفت اكتشافها عن خطة لمليشيات مسلحة في ميشيغان لتفجير بنائيتين حكوميتين ، وأخفت عملية للمتطرفين أحبطت في ميسوري لشن هجوم على قواعد عسكرية كانت على وشك الوقوع ضد قاعدة فورت هود بتكساس في يوم فتحها للزوار ، وأخفت أيضاً خطط المليشيات في كاليفورنيا لتفجير مستودع لغاز الروبان ، وأخفت أسباب حريق مصنع الكيماويات في تكساس أول محرم لهذا العام الذي نفذته جماعة من السود تعاني من الاضطهاد الأبيض ، وأكثر الخطط إثارة لرعب الأمريكيان عندما اكتشفوا خطة معدة في طورها الأول لمليشيات فلوريدا لتدمير مشروع للطاقة النووية ، وقبل هذا كله فقد تم إخفاء نتائج البحث والتحري عن مصدر الجمره الخبيثة بعدما قادت التحقيقات رجال الأمن إلى وسط مختبر البنتاغون لتطوير هذه الأسلحة .

هذه بعض الحوادث التي تم معرفتها من بعد الضربات وما تم التكتم عليه أكثر بكثير مما عرف ، إلا أن أمريكا ورغم التكتم على كل شيء للحفاظ على أمنها إلا أنها تحولت إلى جحيم حقيقي لا يشعر أهلها بالأمن فيها أبداً ، وهذه الأحداث وغيرها مما كان خافياً هي السبب الحقيقي وراء سعار التصريحات الأمريكية بداية من الرئيس إلى نائبه انتهاء بأدنى مسئول في الإدارة الأمريكية ، فكل مراقب كان يستغرب ارتفاع وتيرة التحذيرات من أعلى وأدنى المستويات ، ولكن الذي يعرف ما يعرفه هؤلاء المسؤولون يعذرهم لهذا الجنون في التحذيرات ، ولم يكن قرار اليهود في نيويورك تشكيل دوريات مسلحة لحماية الأحياء اليهودية ابتداء من أول أسبوع لشهر ربيع الأول لهذا العام إلا بعدما عرفوا إخفاق الحكومة الأمريكية بحفظ الأمن وعجزها مالياً عن الاستمرار ، فبعد تفجير المدرسة التقنية لهم عرفوا بأنه يجب عليهم حماية أنفسهم دون الاعتماد على الحكومة الضعيفة ، ورغم معارضة الحكومة لهذه الخطوة إلا أن هناك أصوات من البيت الأبيض تنادي بالموافقة لليهود بذلك .

وبعد أن كانوا يعلنون ويحتفلون ويفتخرون بالقضاء على الإرهاب هاهم الآن يذوقون من بأس المجاهدين الذي جعلهم لا يذوقون للراحة طعماً ولا يملون من

التحذيرات وتشديد الإجراءات الأمنية وإنشاء اللجان الأمنية ، ولن يسمع الرأي العام العالمي بعد اليوم اعترافاً من الأميركيان بأي عمل ضدهم داخل أراضيهم ، بل إن سياستهم الجديدة قررت تحميل الصدفة والحادث العرضي كل ما سوف يحدث في أمريكا ، كما صنعت في أفغانستان .

كل ذلك التعتيم والكذب طمعاً في عودة ثقة المستثمر الأجنبي إليها ، وحفاظاً على ثقة المستهلك الأمريكي ، ولكن هذا كل سيء بالفشل رغم تكميمها لأفواه الإعلاميين وتعسفها وطردها لكثير من رجال الإعلام القائلين ببعض الحق ، ومن أشهر ضحايا تكميم الأفواه هو الكولونيل ستيف باتلر عندما قال كلمة الحق فوصف بوش بأنه (وضع وخسيس) وأنه تجاهل تحذيرات لهجمات سبتمبر لغرض سياسي خاص ، وقال إن والده تذرع بصدام ليحقق سياسته وهذا احتاج إلى الإرهاب ليستفيد من ميزانية الحرب على الإرهاب ولكي يصرف الأنظار عن اختياره القابل للسؤال وبصرف الأنظار عن الاقتصاد الضعيف " ، إلا أن بلاد حرية الرأي أوقفت الكولونيل بعد ثلاث أيام من نشر مقاله وأحالتة إلى محكمة عسكرية لتعفيه من عمله بعد سجن لمدة سنة وغرامة غير معروفة ولكنها لن تفلح في ذلك أبداً .

ومن ظواهر الملل من تكميم الأفواه أعلنت مجموعة إعلامية أمريكية عن صدور صحيفة كل أسبوعين هي صحيفة (وار تايمز) أعلنت عن معارضتها لسياسة التعتيم الإعلامي الأمريكي لما يحصل في أفغانستان وفي داخل الولايات المتحدة ، لتثبت هذه الصحيفة فشل سياسة الكبت الإعلامي والتجوير على العقول ، وتقول صحيفة الجارديان البريطانية في وصف هذه الصحيفة هي صحيفة أمريكية معارضة تهدف لكشف الحقائق في الحرب الأمريكية بأفغانستان وسوف يصدر أول عدد منها في 12 أبريل 2002م من مدينة سان فرانسيسكو باللغتين الإنجليزية والأسبانية ، حيث يؤكد محرروها أن الإعلام الأمريكي (الحر) لم يقدم صورة كاملة عن حقيقة الحرب وأحداثها ، وأن الخطوة التي اتخذوها جاءت استجابة لطلب الكثيرين حول مزيد من المعلومات عما حدث في أفغانستان ، وما سيحدث في أي حرب أخرى تشعلها الولايات المتحدة خلال حربها ضد ما تسميه بالإرهاب .

ويقول رئيس تحرير الصحيفة بوب وينج " إن الدافع الأساسي لإصدار هذه الصحيفة هو كشف المخفي من حقائق الحرب ، ووضعها أما الرأي العام ، والوقوف على أحداثها الحقيقية ، وتعرية الاهتمامات الحقيقية وراء هذه الحرب الدائمة ، وقد تم طبع 7500 لأول نسخة من العدد الأول إلا أن الطلبات تجاوزت المائة ألف في أول يوم " .

هذه الصحيفة لا تعبر عن نفسها بل تعبر عن ظاهرة تملل تجتاح الولايات المتحدة على هذا القدر الكبير من التعتيم الإعلامي والتضليل الهائل ، فأكبر المؤسسات الإعلامية بل والفنية كهوليوود وغيرها أذعنت لطلبات البيت الأبيض وأصبحت أبواقاً لا تردد إلا ما رده متطرفو البيت الأبيض الإنجلييون العسكريون ، ولكن هذا الحال لن يدوم طويلاً فسوف ينفرط العقد قريباً ليكتشف الشعب الأمريكي كم كان مضللاً ومخدوعاً بإنجازات حكومته الهائلة . وفي الحلقة القادمة نرى كيف تسبب التدهور الاقتصادي بتخطيط السياسة الأمريكية .